الفصل الثالث :
مرحلة تحقيق التفوق الديمغرافي
(١٩١٧ - ١٩٤٧)

في ليل ٨ -٩ كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩١٧م، اضطر الجيش العثماني للانسحاب نهائياً من مدينة القدس تحت وطأة الضغط العسكري المزدوج للجيش البريطاني في الجناح الأيمن وجيش الثوار العرب الحليف في الجناح الأيسر. وكما كان الأتراك حريصين خلال انسحابهم على المباني والأماكن المقدسة، ففضلوا الانسحاب سلماً حفاظاً عليها، كانوا حريصيين أيضاً على أرواح السكان. إذ طلب ضباطهم في الأيام الأخيرة من القاطنين في الأحياء المتطرفة والتي يخشى عليها من القنابل أن يغادروها إلى حين، وعندما عاد هؤلاء إلى بيوتهم بعد تسليم المدينة، وجدوا ممتلكاتهم لم تمس ولم ينهب منها شيء.[٦٤]

وفي صباح اليوم التالي، دخل الجيش البريطاني المدينة من ثلاث جهات، فخرج السكان يستقبلونه بحماسة كبيرة، وهم يعتقدون أنهم لا يستقبلون سوى حلفاء وأصدقاء تعاهدوا وإياهم على القتال معاً من أجل التحرر من نير الأتراك، ومن أجل بناء الدولة العربية المستقلة. وبعد يومين دخل الفيلد مارشال أدموند اللنبي القدس، فاستقبله الحاكم العسكري وحرس شرف يمثلون الفرق الفرنسية والبريطانية والإيطالية التي شاركت في الحرب. وأما العلم العربي فلم يرتفع أبداً مع عساكر الحلفاء، وكان ذلك أول إشارة تنذر بالخديعة التي وقعت بالزعماء العرب.[٦٥]

تشكل فترة الانتداب البريطاني على أرض فلسطين والتي أمتدت من عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨م، حلقة التنفيذ الفعلي لبرنامج الحركة الصهيونية بتلسم أرض فلسطين وإنشاء الوطن القومي لليهود عليها. فمنذ أن أمسك هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني بزمام السلطة العليا كأول مندوب سام للحكومة البريطانية على فلسطين، أصبح اليهود الذين كانوا يشكلون أقلية في التكوين السكاني لفلسطين يهيمنون على المناصب العليا في الإدارات الحكومية وقوات الشرطة

والأمن بفضل تصريح وزير الخارجية البريطانية (أرثر بلفور) وصك الانتداب والقوانين والتشريعات التي كرسها صموئيل وخلفاؤه الذين ساروا في نفس الاتجاه السياسي. إذ أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم، تضمن وعد بلفور في معظم بنوده حيث نصت المادة الثانية على «أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي». ودعت المادة الرابعة إلى الاعتراف "بهيئة يهودية صالحة كهيئة عمومية، لتشير وتتعاون في إدارة فلسطين في الامور الأقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ». كما نصت المادتان السادسة والسابعة على « أحوال مناسبة، وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية إلى استقرار اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات»، و« يترتب على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية، يتضمن نصوصاً تسهل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية ».[٦٦]

لم تكتف بريطانيا بفتح أبواب الهجرة وتشجيع تدفقهم على فلسطين، بل أنها عملت كل ما في وسعها لتهجير العرب من فلسطين وسعت لترحيلهم بهدف تهيئة الظروف لاستيطان اليهود وتوفير مستلزمات إقامة (الوطن القومي لليهود). ولا عجب أن نرى هربرت صموئيل يصرح عند وصوله فلسطين وأمام كبار موظفي الحكومة بأن « سياسة حكومته هي تشجيع اليهود على الهجرة لتصبح لهم السيطرة على البلاد حتى يمكن إنشاء حكومة يهودية». ولئن أقام صموئيل إدارة قال عنها الجنرال بولز – مسؤول الادارة البريطانية قبل هربرت صموئيل – بأنها تمثل حكومة يهودية لا بريطانية، فإن انتهاء مدة تسلمه الإدارة عام ١٩٢٥ لم يغير من السياسة البريطانية.إذ بقيت اللغة العبرية لغة رسمية مع أنه لا يتكلمها سوى أقل من عشرة آلاف (من أصل ٥٦ يهودي كانوا يومذاك في فلسطين يقابلهم حوالي مليون عربي)، وأستمرت طوابع البريد وقطع النقود تحمل "أرض فلسطين" العبرية ترجمة لكلمة فلسطين العربية. كما بقيت المناصب الرئيسة كنائب المندوب السامي وسكريتر عام فلسطين الذي بيده التشريع ومدراء الهجرة والجنسية والتجارة والجمارك والمالية وتسجيل الأراضي بيد الصهاينة القادمين من بولونيا أو روسيا أو بريطانيا.[٦٧]

ساهمت هذه الظروف السياسية المريحة – إلى حد كبير – في تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط الصهيوني لتهويد الأرض والإنسان في القدس. فقد أتسمت تلك المرحلة بتعزيز الوجود اليهودي في المدينة المقدسة عموماً، وأحكام تطويقها استيطانياً لمنع أي توسع عربي محتمل، ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة نحو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية المقبلة.

١- أثر الانتداب البريطاني على الميزان الديمغرافي للقدس :

كانت الحكومة البريطانية في أهدافها وسلوكها تعتبر انتدابها لفلسطين لا يزيد عن كونه مرحلة انتقالية تعمل خلالها على تمكين الحركة الصهيونية ريثما تصبح في وضع تستطيع بعده إقامة دولة يهودية. ولتحقيق ذلك، هيأت حكومة الانتداب البريطاني الجو ومهدت الطريق أمام الصهيونية التي حشدت كل إمكانياتها وقذفت بها إلى أرض فلسطين. وحول هذا الأمر، يقول حاييم وايزمان في مذكراته: « كان هناك اتفاق سرى بموجبه تسلمنا بريطانيا فلسطين خالية من العرب عام ١٩٣٤».[٦٨]

لم يتسن للطرفان –البريطاني والصهيوني – تنفيذ ما أتفقا عليه في المدة المحددة، إذ كان اليهود أنئذن أقلية لا تتجاوز نسبتهم ٧٪ بالنسبة لعدد السكان. وعليه لا بد من رفع هذه النسبة قبل الشروع بتهجير السكان الأصليين. ولم يكن هنالك مجال لرفع هذه النسبة بالسرعة المطلوبة غير الهجرة اليهودية الواسعة. فطالبت الحركة الصهيونية بهجرة مفتوحة وغير خاضعة لأي قيد، حيث شرح وايزمان في لقاءه الأول مع وزير المستعمرات البريطانية وجهة النظر هذه واعتبرها أمراً عادياً لا مجال لمناقشته، كونه مرتبط « في إيجاد مأوى للمعذبين والذين سيتعرضون للعذاب» على حد تعبيره. وسار ديفيد بن غوريون على نفس المنهج إذ أعلن أثناء المفاوضات مع البريطانيين أن « الصهيونية تعنى الهجرة وبدونها تتلاشى ».[٦٩]

بريطانيا من جهتها، شرعت منذ توليها السلطة في فلسطين، بالعمل علي تنفيذ فكرة انشاء الوطن القومي اليهودي. فأخذ المندوب السامي ابتدأ بهربرت صموئيل وانتهاء بألن كننغهام بسن وتشريع القوانين التي تخدم تلك الفكرة وتكسب الهجرة اليهودية إلى فلسطين الصفة القانونية، وكان أولها قانون الهجرة الذي صدر في ٢٦ أغسطس ١٩٢٠م، والذي أعطى للحركة الصهيونية الحق في ادخال

١٦٥٠٠ مهاجر يهودي الى فلسطين كل عام بشرط أن تكون مسؤولة عن أعالتهم مدة عام كامل. وتتابعت القوانين البريطانية التي تخدم البرنامج الصهيوني، ومنها قانون الجنسية الفلسطينية لعام ١٩٢٥، والذي أتاح بمقتضاه للقسم الأكبر من المهاجرين اليهود التمتع بالجنسية الفلسطينية. وما أن ذهب صموئيل، حتى جاء اللورد بلومر، فكان عهده حافلاً بصدور العديد من القوانين والقوانين المعدلة التي تخدم نفس الهدف. ففي ٣ أغسطس ١٩٢٨، صدر القانون المعدل لقانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥مما كان له أكبر الأثر في تغيير بنية السكان في فلسطين.[٧٠] وعلى الرغم أن الأمر الإداري رقم (٦٠١٩) الذي أصدره رئيس الوزراء البريطاني وعرف لاحقاً باسم (الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩) أستهدف تهدئة الخواطر وجر العرب نحو الحفاظ على المصالح البريطانية وضمان حيادهم وتأمين خطوط المواصلات أثناء انشغال بريطانيا بحرب عالمية كانت متوقعة، إلا أنه تضمن فيما يتعلق بموضوع الهجرة اليهودية – زيادة في أعداد المهاجرين اليهود الذين سيسمح لهم بدخول فلسطين خلال الفترة من مارس ١٩٣٩ وحتى نهاية الشهر نفسه من عام ١٩٤٤م.

ففي مدة السنوات الخمس، سمحت سلطات الانتداب للوكالة اليهودية بجلب (٧٥) ألف مهاجر يهودي على أن يخضع أي عدد من المهاجرين اليهود بعد ذلك لموافقة العرب.[٧١]

كانت ردود الفعل الصهيونية تجاه القوانين البريطانية سريعة لكنها لم تكن مفاجئة حيث عمدت القيادة الصهيونية إلى اشراك الجماهير اليهودية في التعبير عن معارضة الحركة الصهيونية لتحديد أعداد المهاجرين. واستهدفت القيادة الصهيونية من هذه الردود تقوية موقفها السياسي أمام التجمع اليهودي كي تظل مسيطرة عليه وتوجهه إلى حيث تريد، ولم تستهدف الإساءة إلى بريطانيا أو مقاومتها لأنها كانت تعي الأهداف والنتائج الإيجابية التي ستتربت على هذه القوانين. ولعل ما أشار إليه وايزمان في مذكراته عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ ما يؤكد الدور الصهيوني في صياغة قوانين الهجرة البريطانية حيث يقول :« إن هربت صموئيل المندوب السامي البريطاني هو الذي وضع مشروع الكتاب، وأن بريطانيا عرضته على اللجنة الصهيونية قل إصداره. فوافق عليه الزعماء اليهود بتاريخ ١٨ يوينو ١٩٢٢، فأصدرته بريطانيا في ٢٢ يونيو ١٩٢٢».[٧٢] كما أنه بالاضافة إلى هذه

القوانين والتسهيلات التي هيأتها حكومة الانتداب، كان هنالك تعاون بين الإدارة البريطانية والوكالة اليهودية شمل المجالات التالية :

أ – منح شهادات هجرة، أو تحويل شهادة الهجرة من فئة أ (١) إلى فئة أ (٢) وفئة أ(٣) وفئة أ(٤) وفئة (٥). وتعني فئة أ(١) الاشخاص الذين يملكون مبلغاً من المال لا يقل عن (١٠٠٠ جنيه)، وفئة أ(٢) ذوو المهن الحرة والحرف الحرة الذين لا يقل رأسمالهم عن (٥٠٠ جنيه)، وفئةأ(٣) الصناع والمهرة الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠جنيه) وفئةأ(٤) الاشخاص الذين لهم دخل ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر، وفئة أ(٥) الاشخاص الذين لا يقل رأسمالهم عن (٥٠٠).[٧٣]

ب – أصدر المندوب السامي أوامره بزيادة شهادات الهجرة، وذلك كي يتمكن أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود دخول فلسطين.[٧٤]

جـ – منحت الحكومة الوكالة اليهودية صلاحيات واسعة جعلتها قادرة على أستقدام عشرات الألوف من المهاجرين سنوياً، وهذه الصلاحيات تتمثل بوضع شهادات هجرة بدون أسماء في جميع مكاتب المنظمات الصهيونية في أوروبا لتعبئتها بأسماء المهاجرين الراغبين في الهجرة إلى فلسطين. وتقديم المساعدات المالية لعمل جوازات سفر لمنحها للمهاجرين اليهود، وتوفير أسباب الراحة والحياة لهم بإنشاء المشاريع الصناعية والإنشائية والتجارية.[٧٥]

د – لجأت الصهيونية إلى ما أسماه البريطانيون بالهجرة غير المشروعة، أي دخول اليهود إلى فلسطين دون الحصول على شهدات هجرة من سلطات الانتداب حيث نجحت الحركة الصهيونية في ادخال ثمانية عشر ألف مهاجر غير شرعي.[٧٦]

هـ – لم يكتف الصهاينة بكل التسهيلات التي تساعد على الهجرة، بل قاموا بخالفات صريحة ومفارقات عجيبة، ومن أمثلة هذه المخالفات : تزييف شهادات الهجرة والإدلاء بمعلومات كاذبة لا يخفى زيفها على أبسط الناس. فقد كان من السهل أن نجد في بعض شهادات الهجرة اسم رجل تزوج وعمره ثلاثون عاماً بامراة عمرها عشرون عاماً وله منها ولد عمره ١٢ عاماً، أي أنها تزوجت وعمرها ثماني سنوات. وظهرت عصابات من السماسرة كانوا يسهلون على أي يهودي ترغب الوكالة اليهودية في احضاره إلى فلسطين الحصول على مستند يفيد بأنه يملك ألف جنيه فلسطيني، كما ظهرت مجموعة سميت بالأزواج المحترفين مهمتها عقد الزواج الصوري ليتسنى لكل من يتزوج فلسطينية أو فلسطيني الحصول على

الجنسية الفلسطينية استناداً إلى قانون الجنسية لعام ١٩٢٥.[٧٧]

إذن الموقف البريطاني من أمر الهجرة اليهودية إلى فلسطين كان واضحاً، وأظهر إلتزام سلطات الإدارة البريطانية بتصريح بلفور وصك الانتداب حتى النهاية. والوثائق الصهيونية الرسمية لا تشير إلى تقصير الحكومة البريطانية في مجال الهجرة، ولعل تقارير الوكالة اليهودية الرسمية هي أدق المصادر في هذا الإطار، إذ أنها كانت تقدم إلى الجهات الصهيونية الرسمية. وفي حين قدر عدد سكان فلسطين عام ١٩١٨ بحوالي ٦٠٠ ألف نسمة منهم حوالي ٥٥ ألفاً من اليهود، نجد أن عملية تهويد فلسطين سارت خطوات إلى الإمام،فبلغ إجمالي عدد سكان فلسطين في عام ١٩٤٨م نحو ٢,٠٦٥,٠٠ نسمة من بينهم حوالي ٦٥٠٠٠٠ نسمة من اليهود. ومن بين هؤلاء أتخذ (٩٩٤٠٠) يهودياً مدينة القدس مكاناً للإقامة والاستيطان،

جدول رقم (٢)
أثر الهجرة اليهودية على الميزان الديمغرافي في القدس خلال الانتداب البريطاني*[١/]

السنة	العدد الكلي للمهاجرين اليهود	عدد الذين استوطنوا القدس	النسبة المئوية
١٩٢٢	٨٦٨٥	٣٥٣٥	٪٤٠,٧
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٥٢٣	٪٣٠,٨
١٩٤٦	١٨٧٦٠	٣١٣٣	٪١٦,٧
١٩٤٨	١١٨٩٩٣	١٣٨٠٣	٪١١,٦

وفي ظل هذا السيل من المهاجرين، استطاع الصهاينة أن يرفعوا نسبة السكان اليهود في مدنية القدس إلى نحو ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان رغم أن السكان المسلمين ازدادوا بنسبة ١٥٠٪ والمسيحيين بنسبة ١١٥٪ عبر التكاثر الطبيعي.[٧٨]

جدول رقم (٣)

توزيع سكان مدينة القدس خلال الانتداب البريطاني [*٢]

السنة	العرب	النسبة المئوية	اليهود	النسبة المئوية
١٩٢٠	٣١٠٠٠	٥٠,٨٪	٣٠٠٠٠	٤٩,٢٪
١٩٢٢	٢٨١١٢	٤٥٪	٣٣٩٧١	٥٥٪
١٩٣١	٣٩٢٢٩	٤٣,٤٪	٥١٢٢٢	٥٦,٦٪
١٩٤٢	٥٧٠٤٠	٤٠٪	٨٥٥٦٠	٦٠٪
١٩٤٥	٦٠٠٨٠	٣٨,٢٪	٩٧٠٠٠	٦١,٨٪
١٩٤٨	٦٥١٠٠	٣٩,٦٪	٩٩٤٠٠	٦٠,٤٪

ولعل أول ما يلفت النظر من خلال تتبع تطور عدد سكان مدينة القدس والقرى المحيطة بها، هو عدم وجود حتى أقلية يهودية في قضاء القدس طوال تاريخها باستثناء المستوطنة (هرتوف فشؤئاب) التي أقيمت في عام ١٨٩٥ من الجهة الشمالية الشرقية للقرية العربية (عرتوف). وإن كانت هذه المستوطنة قد تعرضت للتدمير من قبل العرب عام ١٩٢٩، إلا أن اليهود أعادوا بناءها بعد أن هدأت الأحوال.[٧٩] وفي ظل الانتداب البريطاني وبجهود حكومته، حقق اليهود تواجداً في ثمانية قرى من أصل سبعين قرية تشكل ما يعرف باسم (قضاء القدس)، وإن كان هذا التواجد يعد رمزياً بالمقارنة مع عدد العرب القاطنين في تلك القرى، إذ اقتصرت الجالية اليهودية في قضاء القدس على (٢١٦) يهودياً في حين كان تعداد العرب في عام ١٩٣١ نحو ( ) من المسلمين والمسيحيين.[٨٠]

جدول رقم (٤)

القرى التي حقق اليهود تواجداً فيها خلال الانتداب البريطاني [٣/*]

القرية	العرب	اليهود	المجموع
عناتا	٤٣٠	٨	٤٣٩
لفتا	١٨٥٨	٣٥	١٨٩٣
الطور	٢٠٧٨	١٢	٢٠٩٠
دير ياسين	٤٢٨	١	٤٢٩
سلوان	٢٨٤٤	١٢٤	٢٩٦٨
عين كارم	٢٦٠٣	٣٤	٢٦٣٧
دير الشيخ	١٤٦	١	١٤٧
عرتوف	٢٥٢	١	٢٥٣

٢- اثر الانتداب البريطاني على ملكية الاراضي في القدس :

لا مجال للمقارنة بين ما امتلكه اليهود من أراض في مدينة القدس وقراها طيلة العهد العثماني، وما امتلكوه منها في عهد الانتداب البريطاني. إذ أن انتقال الأراضي من الملكية العربية إلى الملكية اليهودية ازدادت حدة حتى بلغت مساحة الأراضي التي تسربت لليهود عدة آلاف من الدونمات،وكلها من أجود الأراضي سواء بالنسبة للموقع الاستراتيجي وتحكمها بالمواصلات أو بالنسبة لتوفير الخدمات والمصادر الطبيعية، حيث كان هنالك تعاون بين الإدارة الانتدابية وبين الوكالة اليهودية يستهدف تسهيل عملية انتزاع الأرض العربية من أصحابها وتمليك اليهود أكبر مساحة ممكنة حتى يكتمل الأساس الثاني للمخطط الاستيطاني الصهيوني.

وبتأثير السياسة البريطانية التي عملت على تسليم الأقلية اليهودية في فلسطين موارد الثروة الرئيسة في البلاد، وحصر الصناعات والتصنيع بهم وتشجيعها وحمايتها، انتقلت النسبة الكبرى من أراضي التي تسربت لليهود في القدس بواسطة ثلاث طرق لولبية، أتفقت وتعاونت على تنفيذها الأجهزة

الصهيونية وحكومة الانتداب معاً على الرغم من كل الاحتجاجات العربية الصارخة. وقد عرفت الطريقة الأولى باسم (عمليات تسوية الأراضي)، وهي مشروع يرمي في ظاهره إلى حل مشكلات ملكيات الأراضي التي كانت ما تزال بعد باسم أملاك الدولة منذ العهد العثماني، وهي مساحات تصل إلى حوالي ٤٥٪ من مساحة فلسطين. ولكن عند تطبيق عمليات التسوية،كانت محاكم الأراضي تعتبر كل كوشان عثماني باسم يهودي صحيحياً، فتسجل باسم صاحبه كل شبر من الأرض يدعيه لنفس. وأما عندما يكون صاحب الكوشان عربياً، فإن الحكم الجائر ينقلب في النهاية إلى النقيض حيث كان ينتهي عادة بتجسيل تلك الأراضي باسم أملاك الدولة ويحرم أصحابها العرب منها. وتبقى الأراضي باسم الدولة فترة انتقالية ثم تعود الدولة من بعدها فتسهل عملية انتقالها إلى اليهود بهدوء.[٨١]

وأما الطريقة الثانية، وهي التي ساهمت في انتقال نحو تسعة عشر ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية في القرى المحيطة بمدينة القدس للملكية اليهودية، فإنها تعرف باسم (خطة التضييق الاقتصادي) بهدف وضع الفلاحين العرب في ظروف سيئة بقصد ارغامهم على بيع أراضيهم. ومن الأساليب التي أتبعتها حكومة الانتداب في إطار الخطة يمكن إيراد النماذج التالية :

١- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية المستوردة من الخارج لحساب اليهود من أجل تخفيض أسعار ما يملكه العرب من مواد مماثلة. فعلى سبيل المثال،طلب مصنع استخراج الزيوت الذي يملكه اليهود في حيفا من حكومة الانتداب رفع الضريبة عن السمسم الذي كان محصولاً رئيساً عند العرب. وكان من نتيجة ذلك أن كسد السمسم الذي ينتجه العرب ونزل سعره، فلم يستفد الفلاح العربي من محصوله. وفي نفس السياق، ومن أجل تشجيع انتاج مطاحن فلسطين الكبرى التي أسسها البارون اليهودي روتشيلد، رفعت الحكومة الرسوم الجمركية عن القمح الأجنبي، فدخلت كميات كبيرة منه إلى فلسطين، فكان ذلك عاملاً مهماً في نزول سعر القمح المحلي الذي ينتجه الفلاح العربي، وبذلك حرم من الاستفادة من محصوله أيضاً.[٨٢]

٢- زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية إذا كان لدى اليهود معامل لانتاج أمثالها. ومن ذلك، زيادة الضريبة على الاسمنت المستورد من الخارج خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تأسيس مصنع الأسمنت اليهودي. وبذلك احتكر اليهود

جدول رقم (٥)
ملكية الاراضي داخل حدود مدينة القدس البلدية
أيام الانتداب البريطاني [٤/*]

تصنيف الملكية	البلدة القديمة (دونم)	القدس الجديدة (دونم)	المساحة الكلية	النسبة المئوية
أملاك عربية	٤٤٠	٧٣٣٠	٧٧٧٠	٪٤٠.٠١
أملاك يهودية	٥	٥٠٠٨	٥٠١٣	٪٢٦,١١
طرق ووديان وسكك حديد	غير محدد	غير محدد	٣٣٠٦	٪١٧,١٢
أملاك الهيئات المسيحية	٤٢٠	٢٢٦٠	٢٦٨٠	٪١٣,٨٦
أملاك البلدية والحكومة	٦٢	٥٠٠	٥٦٢	٪٢,٩
المجموع الكلي	٩٢٧	١٨٤٠٤	١٩٣٣١	٪١٠٠

مادة الاسمنت وتحكموا بسعره مما أثر على حركة البناء في الوسط العربي.[٨٣]

٣- ضاعفت السلطات البريطانية الضرائب المفروضة على الأراضي دون أن تقدم للملاكين والمزراعين العرب خدمات تتناسب مع الأموال الباهظة التي

جدول رقم (٦)
ملكية الأراضي في ريف مدينة القدس أيام الانتداب البريطاني [٥/*]

تصنيف الملكية	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
أملاك عربية	١٠١٤	٪٦٩,٥٠
أملاك يهودية	٤٠٥	٪٢٧,٧٦
طرق ووديان وسكك حديدية	٤٠	٪٢,٧٤
المجموع الكلي	١٤٥٩	٪١٠٠

فرضت عليهم، بل واجبرت الفلاحين على دفعها دفعة واحدة رغم أن الانتاج الزراعي لم يكن في مستوى مواجهة هذه الأعباء.[٨٤] وفي الوقت نفسه، لم تكن هذه الضرائب متكافئة مع الضرائب المفروضة على العقارات والأملاك في مناطق البلديات حيث كان اليهود يملكون قسماً غير قليل منها وبخاصة في القدس ويافا وطبريا وحيفا.[٨٥]

٤- استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة ولجوء الفلاح إلى الاقتراض من البنوك وبخاصة بنك باركليس المحدود بفوائد مقابل رهن الأرض لهذا البنك، فيقوم الأخير ببيعها لليهود إذا عجز الفلاح عن سداد دينه. وحين أمر المندوب السامي البريطاني بتصفية أعمال البنك الزراعي العثماني، وتحصيل ديونه قسراً من صغار المزراعين، لم يبق للفلاح من مفر من بيع مواشيه وقسم من أرضه وبهذا الشكل بدأ بيع الأراضي عام ١٩٢٠.[٨٦]

٥- منعت سلطات الانتداب تصدير الحبوب والزيوت - وهما أساس الفلاح - كي تتخم الأسواق المحلية بهذه المحاصيل فتهبط الأسعار ويعجز المزارع عن تسديد الديون والضرائب فيبيع أرضه.[٨٧]

٦- استمرت بريطانيا في استخدام سلاح الضرائب بأسلوب عدائي ولا إنساني ضد الفلاحين العرب. ففي أيار ١٩٣٦، أصدرت حكومة الانتداب قانوناً ينص على إيقاع العقوبات المشتركة على أهالي القرى العربية بسبب الأضرار التي تحدث في المستوطنات اليهودية المجاورة لها. وقد اضطر أهل قرية الكفرين العربية على سبيل المثال إلى النزوح عن أماكنهم بسبب وضع الغرامات المشتركة عليهم.[٨٨]

وإلى جانب سياسة التجويع والافقار، تأتي الطريقة الثالثة التي أتبعتها سلطات الانتداب البريطاني، وهي (التشريع) وتفريغ الأرض من أصحابها بالقانون والقوة حيث وضعت حكومة الانتداب قانوناً للأراضي عام ١٩٢١ اسمته (قانون تعديل القانون العثماني) بحيث لا يحق لأي شخص نقب الأراضي الموات أو زرعها دون موافقة مدير الأراضي وهو صهيوني في ذلك الوقت كان يعطي حق استغلال الأراضي الموات لليهود.[٨٩] وجاءت التشريعات اللاحقة، كقانون نزع ملكية الأراضي آب ١٩٢٦، وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي (مايو ١٩٢٨)، ودستور فلسطين المعدل لعام ١٩٣٣، وقانون الغابات لعام ١٩٢٩ لتمكن الصهاينة من الاستيلاء على مساحات

كبيرة من الأرض العربية في فلسطين.[٩٠]

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تذكر المادة ٧ من قانون نزع الملكية الأراضي الصادر في أول أب (أغسطس) عام ١٩٢٦ بأنه يحق للحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو سلطة أخرى محلية أو شخص يقوم أو هو على وشك القيام بمشروع أن يضعوا يدهم في الحال على الأرض اللازمة لاقامة المشاريع عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه أو تخلف عن المفاوضة مع المنشيئن بشأن مقدار التعويض الذي يدفع له أو إذا لم يتفق المنشئون مع هؤلاء الأشخاص على مقدار التعويض خلال خمسة عشر يوماً. وإذا رفض صاحب الأرض السماح للمنشئين بوضع يدهم على الأرض فيجوز لهم أي المنشئين أن يقدموا طلباً بذلك إلى رئيس محكمة الأراضي الواقعة ضمن دائرة اختصاصها حتى إذا اقتنع رئيس المحكمة بذلك يصدر قراراً بتوقيعه ينص على تسليم الأرض للمنشئين.

ويتبين من مواد قانون نزع ملكية الأراضي وخاصة المادتين ١٥، ١٦ ان رئيس محكمة الأراضي يمكنه أن يعين مقدار التعويض اللازم لاغتصاب أية أرض من أصحابها بحجة أنها لازمة لقيام مشاريع عليها، فإذا رفض صاحب الأرض ذلك التعويض، فيقوم المنشئون بدفع قيمة التعويض للمندوب السامي وايداعه في محكمة الأراضي، وعند ذلك تبرأ ذمة المنشئين من دفع أي تعويض عن الأرض، ويقوم بعد ذلك مدير الأراضي بإجراء ملكية هذه الأرض للمنشئين في سجلات الاراضي، وبذلك تنتهي علاقة صاحب الأرض ومالكها بها. وتصبح مسجلة باسم المنشئين. الذين دفعوا التعويض البسيط جداً.

ويحق للمنشئين إذا وجدوا في وقت ما أن الأرض المستملكة غير لازمة لحاجات المشروع، أن يتفاوضا مع أي شخص لبيعها له بالسعر الذي يحددونه والذي لا يستطيع أن يدفعه إلاّ الصهاينة.

فالمادة ٢٠ – من قانون نزع ملكية الأراضي تشير بما يلي : « إذا أصبحت الأرض المستملكة أو أي قسم منها حسب رأي المنشئين في وقت ما غير لازمة لغايات المشروع فيحق لهم أن يتفاوضوا مع أي تشخص لبيعها له. ولصاحب الأرض السابق حق الشفعة بها لقاء التعويض المتفق عليه أو المحكوم به مع قيمة ما أجري في الأرض من تحسينات منذ اشغالها من قبل المنشئين، فإذا تعذر الاتفاق بين الفريقين حول قيمة تلك التحسينات فتقدر المحكمة».[٩١]

أنجز المخطط الاستيطاني الصهيوني مرحلة مهمة على طريق محاصرة مدينة القدس وتحقيق اكثرية سكانية فيها. فمع حلول عام ١٩٢٢، شهدت القدس نشاطاً استيطانياً محموماً في ظل تدفق المهاجرين اليهود. إلى جانب رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية. ولتعزيز الوجود اليهودي في المدينة، عمد الصهاينة إلى إقامة المنشأت والمؤسسات المالية والسياسية والدينية، فأصبحت القدس مركزاً رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي والصندوق القومي اليهودي والمجلس الوطني لليشوف والحاخامية الرئيسية. كما افتتحت الجامعة العبرية عام ١٩٢٥ لتشمل المكتبة الوطنية التي أسست سابقاً، وأضيف إليها مستشفى هداسا الجامعي عام ١٩٣٩. وقد أقيمت هذه المؤسسات على هضبة سكوبس في الجهة الشمالية الشرقية من البلدة القديمة، وهو الاتجاه الوحيد المتبقي أمام أي توسع للجزء العربي من القدس، مما شكل حلقة متصلة بعضها ببعض مع مرور الوقت ساهم في تعزيزها إقامة إحياء يهودية جديدة داخل المدينة وفي محيطها لتصل عدد الأحياء والمستوطنات اليهودية إلى (٥٢) مستوطنة بحلول عام ١٩٤٨ حيث ساهمت الأحياء الـ(١٦) الجديدة في سد الفجوات بين الأحياء الأولى وزيادة كثافة الحصار.[٩٢]

جدول رقم (٧)

الأحياء اليهودية التي أقيمت داخل مدينة القدس أثناء الانتداب البريطاني [٦/*]

الحي	سنة الإنشاء	الحي	سنة الإنشاء
روميما	١٩٢١	بيت واجن	١٩٢٥
تالبيوت	١٩٢٢	محانايم	١٩٢٥
بيت هاكيرم	١٩٢٣	سنهادريا	١٩٢٥
ميخور حاييم	١٩٢٤	نحيلا	١٩٢٩
ميخور باروخ	١٩٢٤	كيرم افراهام	١٩٢٩
رحافيا	١٩٢٤	ارنونا	١٩٣١
كريات موشية	١٩٢٤	تل ارزه	١٩٣١
نحلات آحيم	١٩٢٤	كريات شموئيل	١٩٤٨

جدول رقم (٨)

ملكية الأراضي في قرى قضاء القدس أيام الانتداب البريطاني [٧/*]

الملكية	أملاك	أراضي مزروعة	المجموع الكلي	النسبة المئوية
عربية	٥٠٧٩	٣٢١٨٢٠	١٨٥٩٧	
يهودية	–	١٣٥١٨	١٠٥٩	
مشاع		١٠٥٩		
طرق ووديان		–		
المجموع الكلي				

جدول رقم (٩)

توزيع الأراضي العربية واليهودية في القدس والريف والقضاء أيام الانتداب البريطاني [٨/*]

الموقع	المساحة بالدونم	أملاك عربية	النسبة المئوية	أملاك يهودية	النسبة المئوية	أخرى	النسبة المئوية
داخل المدينة	١٩٣٣١	٧٧٧٠	٪٤٠,٠١	٥٠١٣	٪٢٦,١١	٦٥٤٨	٪٣٣,٨٨
الريف	١٤٥٩	١٠١٤	٪٦٩,٥٠	٤٠٥	٪٢٧,٧٦	٤٠	٪٢,٧٤
المجاور	٥٤٣٣٨٩			١٨٥٩٧			
قرى القضاء	٥٦٤١٧٩			٢٤٠١٥	٪٤,٢٦		
المجموع الكلي							

جدول رقم (١٠)

الأراضي التي تسربت لليهود في قضاء القدس خلال الانتداب البريطاني

القرية	المساحة الكلية (دونم)	تسربت لليهود (دونم)	القرية	المساحة الكلية (دونم)	تسربت لليهود (دونم)
كفر عقب	٥٤٨٢	٥	العنب (أبو غوش)	٧٦١١	٨١٨
الرام	٥٦١٢	٤٤٩	بيت ثول	٤٦٤٢	٤٢١
قلندية	٣٩٤٦	١٠٥٥	القسطل	١٤٥١	٧
الجديرة	٢٠٥١	٣٦	خربة العمور	٤١٧٣	٤٣٦
حزمة	١٠٤٨٣	١٠٢٢	ساريس	١٠٧٠٩	١٣٢
بير نبالا	٢٧١٣	٢٣٣	الطور	٨٨٦٠	٧٣
ألجيب	٨٢٦٢	١٢٩	دير ياسين	٢٨٦٩	١٥٣
بيت إجزا	٢٥٥٨	١٨٨	صوبا	٤١١٩	١٥
عناتا	٣٠٧٦٥	٣٣٩	أبو ديس	٢٨٣٩٠	٣٣٩
شعفاط	٥٢٧٧	١٦٨	سلوان	٥٥٩٤	٤٣٦
بيت حنينا	١٦٠٥٨	٨٠٥	عين كارم	١٦٠٦٣	١٣٦٢
النبي صمويل	٢١٥٥	٥٥٦	المالحة	٦٩١٤	٩٢٢
بدو	٥٤١١	٥٠	الجورة	٤١٨٥	٢٤٧
العيسوية	١٠٤٦٤	٢٣٥	صور باهر	٩٥٢٧	٥٤٠
لفتا	٩٠٦٧	٧٥٦	بيت صفافا	٣٣٨٥	٣٩١
بيت إكسا	٩٣١٦	١٠٧٣	ألوالجة	١٧٧٣٩	٣٥
بيت سوريك	٦٩٨٢	٦٣	بتير	٨١٠١	٥٣٣
قالونيا	٤٩٢٢	١٠٤٨	دير آبان	٢٢٨٠٢	٣٧٦
بيت نقوبا	٢٩٨٨	٩٥١			

٣ - أثر الانتداب البريطاني على المرافق العامة والخدمات :

عملت حكومة الانتداب بمساعدة لجنة صهيونية أرسلت الى فلسطين بموافقة الحكومة البريطانية، على وضع التدابير الضرورية التي من شأنها تجسيد تصريح بلفور على أرض الواقع، ولم يقتصر الأمر على تعيين اليهود في الوظائف الرئيسة وتهميش دور العرب، مسلمين ومسيحيين، وقصر دورهم على الترجمة والأعمال الكتابية فحسب، بل تعداه إلى العهد الى الوكالة اليهودية ببعض واجبات الحكومة مثل التعليم والصحة إلى جانب توفير الظروف القانونية وتهيئة المدينة المقدسة لنمو الوجود اليهودي من خلال رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالاستيطان اليهودي القائم ومشاريعه، أي استيعاب الأحياء اليهودية القائمة وإضافة أحياء وضواحي يهودية جديدة.[٩٣] جاء التنفيذ الأولي لهذا التواطؤ عندما قام اللنبي باستدعاء مهندس مدينة الاسكندرية (ماكلين) لوضع الخطة الهيكلية الأولى للقدس المواصفات المتعلقة بالبناء والتطوير فيها. وبناء على المخطط الذي وضعه مالكين فقد قسمت حكومة الانتداب القدس إلى أربع مناطق : البلدة القديمة واسوارها، والمناطق المحيطة بالبلدة القديمة، ووضعت قيوداً على البناء في القدس الشرقية، كما أعلنت عن القدس الغربية كمنطقة تطوير[٩٤] وكان من نتيجة ذلك، أن حرمت حكومة الانتداب المزارعين العرب من مقومات الانتاج الرئيسة بعد أن تركت القدس العربية بدون طرق معبدة، مما أدى إلى عزلها عن المدينة وعن بعضها، وهذا ما كان يعرض الانتاج للتلف والكساد بسبب عدم تمكن الفلاحين من ايصال انتاجهم إلى الاسواق. وفي مقابل ذلك، كانت الحكومة تبادر إلى شق طرق رئيسة في المستوطنات والضواحي اليهودية الجديدة، وتمنح المزارعين اليهود الوافدين حديثاً قروضاً طويلة الأجل، وتقدم لهم الآلات الزراعية والمرشدين إذا لزم الأمر.[٩٥] وعليه امتدت حدود بلدية القدس لتشمل أحياء غفعات شاؤول، وشخنات مونتفيورى، وبيت هكيرم، وشحنات هيوعليم، وبيت فجان، التي تبعد عن أسوار المدينة سبعة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجهتين الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الامتار بحيث وقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة مثل الطور وشعفاط والعيسوية وبيت صفافا ولفتا وسلوان وعين كارم والمالحة، على الرغم من أن هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد أن تكوّن ضاحية من ضواحيها. وفي عام ١٩٢١ أعيد رسم حدود البلدية بشكل عشوائي أيضا حيث جرى توسيعها

بمقدار ٤٠٠ متر مربع من جهة السور الشرقي من البلدة القديمة وضمت أيضا أحياء باب الساهرة والشيخ جراح من الناحية الشمالية ويبدو أن هذا الضم قد جرى للتغطية على التوسعة التي قررت من الناحية الغربية، إذ تم إدخال تجمعات يهودية كبيرة جديدة إلى جانب بعض التجمعات العربية كالقطمون والبقعة الفوقا والتحتا والطالبية والوعرية والشيخ بدر ومأمن الله.[٩٦]

وبهدف استيعاب الاحياء اليهودية الجديدة التي أقيمت بعد عام ١٩٣١ ضمن حدود بلدية القدس، وضعت سلطات الانتداب البريطاني مخططاً هيكلياً جديداً عام ١٩٤٦ جرى بموجبه استيعاب وضم كافة الأحياء اليهودية في القسم الغربي من المدينة في حين اقتصر الضم في القسم الشرقي على قرية سلوان ووادي الجوز، لتبلغ مساحة المدينة وفق هذا المخطط ١٩٣٣١ دونما.[٩٧]

وكان من نتيجة ضم الاحياء والمستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس إلى حدود البلدية أن شهدت تلك المستوطنات نشاطاً وتوسعاً في استقبال الأعداد الكبيرة المتدفقة من المهاجرين اليهود الجدد الذين لم يحصلو على حقوق المواطنة الفلسطينية وفق تصنيفات الإنتداب عاملاً طبيعياً في الزيادة السكانية. أصدرت حكومة الانتداب ابتدأ من سنة ١٩٢٦ قانوناً للبلديات استهدف بشكل أساسي مجلس بلدية القدس المشكل من العرب، مسلمين ومسيحيين. فمن الخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة الانتداب في ذلك العام، تعيين مجلس بلدي جديد يتألف من إثنين من المسلمين (أحدهما رئيساً للبلدية) وإثنين من المسيحيين واثنين من اليهود (أحدهما نائبا للرئيس) وفي العام التالي جرى أول انتخابات للمجلس البلدي الذي أصبح يتكون من اثني عشر عضواً (٥ من المسلمين و ٣ من المسيحيين و ٤ من اليهود).[٩٨] وفي سنة ١٩٣٤ أصدرت حكومة الانتداب قانوناً جديداً للبلديات جرى بموجبه تقسيم مدينة القدس إلى (١٢) منطقة انتخابية، ست مناطق يهودية وست مناطق عربية (أربعة اسلامية واثنتان مسيحية) ينتخب كل منها ممثلاً واحداً وبذلك ارتفع التمثيل اليهودي من الثلث إلى النصف، وفي نفس الوقت شكلت الطائفة اليهودية ما يسمى (مجلس الجالية) لتمثيل الطائفتين الأشكنازية والسفارادية ويعنى بقضايا اليهود، أي مجلس بلدية ظل.[٩٩] ووفق قانون سنة ١٩٣٤، اختارت الحكومة البريطانية رئيس البلدية من بين الأعضاء المسلمين إلى جانب نائبين، أحدهما عن اليهود والآخر عن المسيحيين. واستمر هذا الوضع

حتى سنة ١٩٤٤، عندما توفى الرئيس المسلم، فعينت الحكومة نائبه اليهودي مكانه، وكانت هذه أول مرة يعين فيها يهودي في هذا المنصب، الأمر الذي رفضه العرب، فاستقال ممثليهم في المجلس البلدي احتجاجا على ذلك.[١٠٠] وتكشفت المؤامرات البريطانية لحرمان العرب من رئاسة البلدية وتسهيل تنفيذ المخططات الصهيونية بالاستيلاء على الحكم البلدي حين إقترحت حكومة الانتداب اتباع نظام التناوب على رئاسة البلدة (مرة كل سنتين) بحيث يكون أول رئيس يهودياً، والثاني عربيا، والثالث بريطانيا بعينه المندرب السامي. فكان رد فعل العرب أن قاطعوا جلسات المجلس البلدي احتجاجا ورفضا للاقتراح وعندئذ قام البريطانيون بحل المجلس في ١٩٤٥/٧/١١ وعين لجنة من خمسة موظفين بريطانيين لادارة شؤون البلدية.[١٠١] أما في مجال الخدمات التعليمية، فإن حكومة الانتداب البريطاني أعطت اليهود نصيبهم من ميزانية المعارف بحسب نسبتهم العددية وأطلقت لهم الحرية في تنظيم وادارة مدارسهم وفي تحضير ناشئتهم ووضع النظم والبرامج التي يريدونها. وفي المقابل لم يحضى العرب بنصيبهم من ميزانية المعارف ولم تطلق سلطات الانتداب لهم الحرية في اعداد ناشئتهم وتهذيب أبنائهم بالرغم من توفر المربين العرب وكثرة خريجي الجامعات وحملة الشهادات حيث بسطت الحكومة يدها على ادارة المعارف العربية وسلمت مقالدها إلى مدير انجليزي معروف بنزعته الصهيونية وإلى جانبه مساعدون ومفتشون إنجليز وضعوا برمج التعليم بروح جعلت الطالب بعيدا عن بلاده ومعتقده. وبتأثير هذه السياسة، تدهورت أوضاع المدارس العربية وتقلصت خدماتها،[١٠٢] ومثالاً على ذلك فقد كان من نتيجة ذلك أن بلغت نسبة الذين حرموا من التعليم من اطفال اليهود في عام ١٩٤٤ (٣٪) بينما وصلت النسبة إلى (٦٧,٥ ٪) بالنسبة للأطفال العرب الذين حرموا من نعمة العلم.[١٠٣]

اشرفت الوكالة اليهودية على التعليم اليهودي حتى عام ١٩٣٢ ثم تولى المجلس المحلي ليهود فلسطين هذه المسؤولية. وإلى جانب المساعدات المالية المباشرة التي قدمتها حكومة الانتداب، فإنها اعترفت لليهود بحق فرض الضرائب وجبايتها من اليهود لتنفق في سبل عديدة أهمها التعليم.[١٠٤] ولذلك انتشرت المدارس الابتدائية والثانوية اليهودية في الأحياء والمستوطنات وداخل المدينة، وكان من أهمها مدرسة الاتحاد الإسرائيلي الثانوية ومعهد بصلئل الذي يعلم الصناعة والحفر والتصوير

والنقش.[١٠٥] وهكذا فتحت سلطات الانتداب أبواب التعليم بمراحله المختلفة على مصراعيها لليهود وارتفعت عدد المدارس التي كانت لليهود في القدس من ٢٧ مدرسة عامة و١٠ مدارس خاصة في عام ١٩٣٢ إلى ٣٠ مدرسة عامة و٦٩ مدرسة خاصة في عام ١٩٤٨.[١٠٦] والجدولين التاليين يوضحان أثرالسياسة البريطانية على مجال التعليم في المدينة.

وفي الوقت الذي رفضت فيه الحركة الصهيونية إقتراح حكومة الانتداب باقامة جامعة بريطانية في مدينة القدس خشية تهديد الثقافة واللغة العبرية، ولأن الجامعة الوحيدة التي يجب إقامتها لا بد وأن تكون جامعة عبرية، فقد استجابت الحكومة لمطالب الحركة الصهيونية ووافقت على إقامة الجامعة العبرية على جبل سكوبس عام ١٩١٨.[١٠٧] وبدأت الدراسة في الجامعة سنة ١٩٢٣، وافتتحها رسمياً اللورد بلفور ف نيسان من عام ١٩٢٥. ووصل عدد المقيدين بجميع كليات واقسام ومعاهد الجامعة خلال العام الدراسي ٤٥ ـ ١٩٤٦ نحو (٦٥٠) طالباً يشرف عليهم ١٥٨ أستاذا ومحاضراً ومدرساً. وهكذا اقتصر التعليم العالي على اليهود وحرم العرب منه. إذ لم يسمح لهم وقتها باقامة جامعة أو كليات اختصاص في مدينة القدس. ولم يكن وضع العرب في مجال الخدمات الصحية والمستشفيات بأفضل حال، ففي مقابل مستشفى حكومي في القدس الجديدة وآخر لمعالجة الامراض السارية في بيت صفافا، كان لليهود ثمانية مستشفيات عامة ناهيك عن مستشفي الارسالية الانجليزية لليهود الذي بني عام ١٨٨٧ لمساعدة الجالية اليهودية لا سيما أولئك الذين يراد تنصيرهم.[١٠٨]

جدول رقم (١١)

توزيع المدارس العربية واليهودية في القدس عام ١٩٤٨ [٩/*]

	العرب				اليهود			
	مدارس حكومية	مدارس خاصة	المجموع	النسبة المئوية	مدارس حكومية	مدارس خاصة	المجموع	النسبة المئوية
عدد المدارس	١١	٤٥	٥٦	٣٦,١٣٪	٣٠	٦٩	٩٩	٦٣,٨٧٪
عدد الطلاب	٤٧٦١	٩٢٤٦	١٤٠٠٧	٣٩,٧٢٪	٩٢٣١	١٢٠٢٥	٢١٢٥٦	٦٠,٢٨٪
عدد المعلمين	١٢٨	٥٢٢	٦٥٠	٣٦,١٣٪	٤٨٠	٦٦٩	١١٤٩	٦٣,٨٧٪

جدول رقم (١٢)

ملكية المستشفيات في مدينة القدس أثناء الانتداب البريطاني [١٠/*]

نوع الملكية	العدد	عدد الأسرة
حكومية	٢	٢١٩
أرساليات أجنبية	٣	٢٥٥
يهودية	٩	٧١٣